



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2017-2013)

- التوجهات والملامح العامة -

كانون الثاني 2013

"أما على صعيد توسيع المشاركة السياسية، على المستوى الوطني الشامل، فإن هذا الطموح، يستدعي حث بعض الفئات، على المشاركة والانتخاب؛ خاصة الشباب والمرأة، وتشجيعهم على دخول ميادين العمل العام وتولي قيادته. إن المكانة التي نطمحُ أن يحتلها الأردن عربياً وعالمياً، على صعيد الحريات والانفتاح السياسي، تتطلب عملاً وجهداً رسمياً من جميع الجهات، لترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية، في بيئة تسودها قيم التسامح، وحرية الفكر ورعاية الإبداع."

صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

(خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر 2008)

"إنني على ثقة بأن مسيرة المرأة الأردنية هي مسيرة الخير والنجاح للوطن؛ وأن مستقبلها هو مستقبل الوطن. وهذا ما يدفعنا للدعوة بأن يبقى التركيز دائماً على القواعد النسائية؛ التي هي الهدف الأول لكل الجهود المبذولة من أجل تمكين المرأة الأردنية، ولأنها هي أصلُ عملية المشاركة السياسية؛ وهي الأساس في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي التي يشهدها بلدنا."

صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة

(حفل افتتاح المؤتمر الوطني: مستقبل المرأة الأردنية على مستوى المملكة، 30 حزيران 2005)

الرؤية

امرأة أردنية متمكنة اجتماعياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً، قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة، تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفعالية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني، وقوة فاعلة باتجاه تطوير الأردن وإنمائه ليكون دولة ديمقراطية مستنيرة بتعاليم الإسلام السمحة وملتزمة بالمواثيق الدولية، متميزة على المستويين الإقليمي والدولي.

رسالة الاستراتيجية

المحافظة على الإنجازات التي حققتها المرأة وحقوقها المعترف بها تشريعياً، والعمل بشكل منهجي منظم للنهوض بواقع المرأة ومعالجة قضاياها؛ وتمكينها واستثمار طاقاتها في مختلف المجالات، وإزالة أي من أشكال التمييز ضدها في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية، وتجذير ثقافة مجتمعية داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، والارتقاء بالبرامج والخدمات المقدمة لها وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها، وإحداث تغييرات إيجابية ملموسة لحماية المرأة والنهوض بأوضاعها لتحقيق مشاركتها الفاعلة والمتساوية مع الرجل في مجالات الحياة كافة، بانتهاج المنحى التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات القائم على حقوق الإنسان، بمساهمة القطاعات المعنية كافة، وترسيخ قواعد الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز في أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة والتزام سيادة القانون.

المحتويات

- تمهيد
- تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010.
- منهجية العمل في إعداد وتطوير الاستراتيجية ومرتكزاتها.
- الإطار المرجعي للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية.
- المحاور والأهداف الوطنية للاستراتيجية:
 - محور (1) : التمكين الاجتماعي للمرأة/ الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية:
 - 1. المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني).
 - 2. المرأة والصحة.
 - 3. العنف ضد المرأة.
 - 4. المرأة والبيئة والتغير المناخي.
 - 5. المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، ويتضمن الفئات التالية: المرأة والأمن الغذائي، والمرأة والمأوى والإسكان، والمرأة المعوقة، والمرأة كبيرة السن.
 - محور (2): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة.
 - محور (3): التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتضمن الفئات التالية: المرأة العاملة، والمرأة سيدة الأعمال، والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة للأسرة.
- * المحاور المستعرضة: وتشمل:
 - محور (1): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.
 - محور (2): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - محور (3): دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية.
 - محور (4): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ويتضمن (الحكم الرشيد وضمان الجودة والتميز والنزاهة، وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم، والبحث العلمي والمتابعة والتقييم، وحفز التمويل وبناء الشراكات)
- آليات تطبيق الاستراتيجية وإدارتها ومتابعة تنفيذها
- آليات تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الشركاء

تمهيد:

جاء قرار إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ (1992/3/12)، تقديراً لدور المرأة وتعبيراً عن استجابة الأردن لاحتياجات المرأة والمجتمع، وتأكيداً على جدية التزام بلدنا بتنفيذ سياساته وتعهداته الوطنية والعربية والدولية؛ بما فيها الالتزام بإيجاد آلية وطنية تسعى للنهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمحافظة على مكتسباتها، والدفاع عن حقوقها في سبيل تحقيق مستوى أعلى من الحماية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الفعالة والمساواة.

ومن أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقويمها، بشكل دوري من خلال تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي وبمراعاة مصالح الوطن، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

ولقد تم إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013-2017)، باعتماد النهج التشاركي، وفي ضوء الاطلاع على الإحصاءات والتقارير والاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، وتحليل نتائج الدراسات التقييمية وخلاصة المؤشرات التي عكستها التقارير الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى مراجعة نتائج الدراسات التي هدفت إلى تحليل وتدقيق عمليات إدماج المرأة في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة.

لقد تبين أن الأردن قد خطى خطوات واسعة في السنوات السابقة تمثلت في العديد من الإنجازات على مستوى السياسات والتشريعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ أسهمت في تطوير أوضاع المرأة في المجالات كافة وبخاصة ما يتعلق بالإنجازات التربوية ببعدها الكمي المتمثل في ارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمختلف المراحل التعليمية بدرجة فاقت الذكور في معظمها، مثلما تمثلت ببعدها النوعي بتميز نتائج التحصيل التعلّمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن على زملائهن الذكور، أو ما يتعلق بالتقدم الملموس في مجال توفير الرعاية الصحية الشاملة والمجانية للأمومة والطفولة؛ ولكبار وكبيرات السن والمصابين والمصابات

بأمراض مزمنة، أو في مجال مراجعة التشريعات وتعديلها وتطويرها وإقرار تشريعات جديدة، وتبنى السياسات الكفيلة بتلبية احتياجات النساء وإطلاق طاقاتهم لخدمة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ووطنهن، والكفيلة بإعمال واحترام وحماية حقوقهن الإنسانية، إضافة إلى ما شهده الأردن من إنجازات في مجال التوسع والتنوع في البرامج والخدمات الإرشادية والتأهيلية والعلاجية والبرامج التدريبية الموجهة للنساء والتي تقدمها الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة.

وعلى الرغم من كل ما تحقق فلا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب تذليلها لنصل إلى مستوى طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الأردنية، ففي المجالين الاقتصادي والسياسي لا تزال مشاركة المرأة دون المستوى المأمول حيث أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتعدى (14.7%).

وانطلاقاً من ذلك؛ فإننا الآن، مطالبون أكثر من أي وقت مضى؛ بتعظيم نوعية وفعالية وجدية مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً، وتكثيف جهودنا من خلال تطوير منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والخدمات المساندة والبرامج والخطط والموازنات الهادفة إلى التغلب على التحديات التي تعيق مسيرة تقدم المرأة نحو العدالة والمشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وإننا في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ننتهز فرصة إنجاز الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013-2017)، هذا الإنجاز الذي جاء متزامناً مع مناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيس اللجنة، لنؤكد على عزمنا الجاد وتوجهنا لإعداد خطة استراتيجية شاملة متكاملة وخطط تنفيذية ومجموعة من المشاريع التجديدية التي يتوخى أن تنبثق عن المحاور والمجالات المختلفة للاستراتيجية، والتي سيتم حوسبتها باستخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن تسهيلاً لتوثيقها ومتابعتها. كما يسرنا أن نؤكد على أن جميع هذه الجهود ستكون متناغمة ومتكاملة مع مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، كما سنتم وفق منهجية تشاركية؛ بالتنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والإعلامية المعنية والتي شاركت في مختلف مراحل بناء الاستراتيجية، مما يتوخى أن يسهم في تمكين المرأة والارتقاء بأردننا الغالي وتحقيق رفعتة وسموه في ظل الرؤية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010:

انطلاقاً من قناعة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بأهمية وضروة المتابعة والتقييم كأساس لعمليات التخطيط السليم والمتابعة الجيدة لتنفيذ الاستراتيجيات؛ فإنها تقوم بالمراجعة الدورية لنشاطاتها وبرامجها وخططها ووثائقها، بالإضافة إلى تتبع وضع المرأة الأردنية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية لمواكبة المستجدات والإسهام في التنمية والتقدم الحضاري والثقافي والعلمي في المملكة الأردنية الهاشمية. وعليه؛ فقد قامت اللجنة بعملية تقييم ومراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2006-2010) بهدف تحديد أثرها؛ من خلال رصد الإنجازات التي تمت على صعيد تمكين المرأة الأردنية قانونياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإعلامياً، وعلى صعيد الملاحظة المرئية في الحياة العامة أيضاً، بما يضمن فرصاً متكافئة للمرأة الأردنية، ومن خلال الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي حدثت من فرص تحقيق كامل الأهداف الموضوعية في الاستراتيجية السابقة.

وقد تم وضع تقرير تقييمي شامل، تبين من خلاله أن الأردن استطاع أن يحقق العديد من أهداف الاستراتيجية وبخاصة في المجالات المتعلقة بتعديل القوانين المميزة ضد المرأة، وتعزيز فرص المرأة التعليمية والارتقاء بأوضاعها الصحية، والحد من العنف الممارس ضدها وتوفير حماية قانونية للنساء المعنفات وخدمات إيواء وإرشاد ومساعدة قانونية. كما تم تحقيق تحسين نسبي في أوضاع النساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة والفقيرات واللواتي يرأسن أسرهن، وفي مجال توفير الأمن الغذائي والبيئة الصحية للمرأة، وزيادة فرصها الاقتصادية ورفع مستوى مشاركتها في الشأن العام وإثارة قضاياها إعلامياً؛ ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح. كما تم مأسسة عملية إدماج النوع الاجتماعي في عدد من المؤسسات الحكومية، وتم التواصل والعمل مع عدد من المؤسسات الخاصة لهذه الغاية، وتبنت الحكومة مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات كل من المرأة والرجل معاً (الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي)، وتم تطوير الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

وأثر تنفيذ الاستراتيجية عن إحداث تأثيرات إيجابية على أوضاع المرأة بشكل عام؛ إلا أن واقع المرأة ونظرة المجتمع لدورها ومكانتها لم يتجاوزا بشكل كامل مع تطلعات القيادة السياسية؛ وبالتالي كان التطور بطيئاً وتدرجياً ولا يخلو من صعوبات في غالبية المجالات. حيث ألفت تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بظلالها على الاقتصاد الأردني مما أثر على حق الأفراد في مستوى معيشي لائق، وكانت

التداعيات أكبر تأثيراً على القطاع النسائي كما يتبين من الفجوة الواضحة في نسب البطالة والعمل بين النساء والرجال.

كما أن غياب التخصص والتشابك في الأدوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية قد أدى إلى إضعاف أثر البرامج والمشاريع التي تستهدف المرأة، بالإضافة إلى أن ازدواجية الجهود والأدوار وتكرار البرامج أدت إلى هدر في الموارد القليلة المتاحة. وأدى نقص الموارد والكوادر لدى بعض الشركاء ومحدودية الخبرات في عمليات رصد الأثر وإعداد التقارير وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ أهداف الاستراتيجية إلى ضعف أنظمة المتابعة وغياب آليات واضحة لتبادل المعلومات وتوثيقها. كما أعاق التنافس بين بعض المؤسسات عملية التعاون والتنسيق مما أثر على جودة وشفافية المعلومات بل إلى إخفائها أحياناً، مما فوت فرص رصدها وتوثيقها وأخذها بالاعتبار عند رصد الإنجازات أو قياس الأثر أو تتبع التحديات والصعوبات.

وقد أدى اعتماد برامج ومشاريع مؤسسات المجتمع المدني بشكل شبه كامل على التمويل من الجهات المانحة، إلى التذبذب في توفير وتنفيذ البرامج والخدمات وأحياناً إلى الارتجالية في اختيار المشاريع وإعطاء الأولوية للتنافس على التمويل، مما أعاق عملية التخطيط بعيد المدى وأدى إلى عدم استدامة هذه المشاريع.

ورغم هذه الصعوبات والتفاوت في درجات النجاح في تحقيق الأهداف الموضوعة في الاستراتيجية؛ إلا أن هناك العديد من الإنجازات التي تمت في كل محور من محاورها وساهمت إلى حد كبير في طرح القضايا التي تهم المرأة على المستوى الوطني ووضعها على أجندات جميع الجهات المعنية بالعملية التنموية وإحداث تغييرات نوعية في مكانة المرأة في المجتمع.

ولعل من أهم عوامل النجاح؛ المقاربة التكاملية التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية للاستراتيجية، وعضوية مختلف الجهات المعنية بتحقيق أهداف الاستراتيجية من وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهي الجهة المناط بها متابعة تنفيذ الاستراتيجية، حيث قامت اللجنة استناداً إلى مهماتها ومسؤولياتها الرئيسية بتشكيل العديد من الفرق واللجان والشبكات المتخصصة التي تتعاون معها في تحقيق أهدافها الوطنية، وهي: شبكة الاتصال مع

المؤسسات الحكومية، واللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية، وشبكة "شمعة" لمناهضة العنف ضد المرأة، وفريق العمل القانوني، والفريق الإعلامي، والائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات، واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ القرار (1325) المعني بتعزيز دور المرأة في منع الصراعات وبناء السلام، ولجنة المرأة في الأحزاب السياسية، ومنتدى النساء المهنيات والأكاديميات، وشبكة "تشميات" للنساء في المجالس البلدية.. وغيرها من اللجان والفرق المتخصصة. إضافة إلى عضوية اللجنة الوطنية في العديد من المجالس والهيئات واللجان الوطنية الدائمة والمؤقتة والمعنية بمختلف المجالات والتعاون معها لضمان التعبير عن رؤية النساء واحتياجاتهن، مما أكسب اللجنة وجهودها مصداقية كبيرة على المستوى الوطني.

ولقد رصد التقرير التقييمي بالتفصيل أوجه الإنجاز والإخفاق وكذلك العوامل والأسباب وأوصى بعدد من التوصيات، وفي ضوء هذه المعطيات والنتائج تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2013-2017) بمنهجية علمية حديثة راعت نتائج التقرير التقييمي ورصدت من خلال عملية تشاركية واسعة واقع المرأة وفرصها وتحدياتها، وحددت الأولويات استناداً إلى رؤية النساء والرجال في الميدان وفي مختلف المحافظات، إضافة إلى رؤية الشركاء جميعاً، بهدف تعزيز البناء التراكمي على الإنجازات الوطنية التي تحققت في تمكين المرأة على مختلف الصعد، ومن خلال استهداف المجالات التي تعاني نقصاً في الإنجاز، وتبنى منظومة متكاملة من المحاور الرئيسة والمستعرضة التي تضمنت أهدافاً عامة وأخرى فرعية لكل محور محددة وواقعية، قابلة للقياس والتطبيق ومتضمنة أدوات الرصد والمتابعة والتقييم لكي تنفذ خلال الأعوام (2013-2017)، واعتبار الجهود المبذولة والبيانات المتاحة خلال العام 2011 سنة الأساس وسنة الإعداد والاستعداد لوضع الاستراتيجية الجديدة واعتماد الأدوات اللازمة لمتابعة تنفيذها.

منهجية العمل في إعداد وتطوير الاستراتيجية ومرتكزاتها:

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 21-11-8-9365 تاريخ 1996/9/24، المتضمن تكليف اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية والعمل على تحديثها وتطويرها، فقد قامت اللجنة الوطنية بقيادة عمليات إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، والتي استندت إلى أحكام الدستور الأردني (التي تنص على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وأن الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين/ المادة 6)، مثلما استندت إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية والإعلانات والقرارات والمعايير والخطط والبرامج ومناهج العمل المعتمدة وطنياً؛ الدولية منها والعربية والإقليمية، كما استندت إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان التي كفلتها الأديان السماوية والشريعة الدولية وقيمنا العربية والإسلامية، التي تدعو جميعاً إلى احترام الكرامة الإنسانية.

وانطلاقاً من الإرادة السياسية العليا التي تدفع باتجاه تعزيز النهج الإصلاحي نحو التغيير والتطوير، وضرورة مشاركة جميع المواطنين رجالاً ونساءً في التنمية، وأهمية دور المرأة باعتبارها دعامة أساسية من دعومات التنمية والبناء؛ فقد تم اعتماد النهج التشاركي في إعداد هذه الاستراتيجية، وعرضت مسودتها من خلال ورش عمل وحلقات حوار حول واقع المرأة وأولوياتها؛ شملت محافظات المملكة في أقاليم الشمال والوسط والجنوب بحضور ممثلين وممثلات لمختلف المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعين الأكاديمي والإعلامي لمناقشتها؛ وقد تم الأخذ بالملاحظات؛ وإجراء التعديلات المقترحة عليها. إضافة إلى استنادها إلى التوصيات المنبثقة عن مراجعة نتائج الدراسات التي هدفت إلى تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي ونتائج تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010، وعمليات إدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة.

ومن المرتكزات الأساسية في إعداد الاستراتيجية الاستفادة من المرجعيات المعتمدة والفرص المتاحة والتي تشمل:

1. الإرادة السياسية العليا المتمثلة بالقيادة الهاشمية الدافعة باتجاه تقدم المرأة والداعمة لها في الميادين كافة.

2. مبادئ الدستور الأردني الذي يُمثل الضمانة الحقيقية لإعمال الحق في المساواة في الحقوق والواجبات بين الأردنيين جميعاً رجالاً ونساء.
3. الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، المتضمنة في محاورها ضرورة مشاركة المرأة في التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ كالأجندة الوطنية، ومبادرة كلنا الأردن، والبرنامج التنفيذي التنموي.
4. الالتزام الأردني بإرساء دولة القانون والمؤسسات وبالاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمعنية بمراعاة حقوق الإنسان وبضرورة السعي المخطط والمنظم لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والذي يتم ترجمته عملياً بصياغة استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية مرتكزة على هذه الأهداف، خاصة وإن الأردن قد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (بالتحفظات الواردة حولها)، واتفاقية حقوق الطفل، والعهدين الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.
5. تبني الحكومات الأردنية للاستراتيجيات الوطنية المتتالية للمرأة الأردنية والمصادقة عليها.
6. الدور الكبير الذي تقوم به الشبكة الواسعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين.

وبعد مراجعة شاملة وتقييم لوضع المرأة الأردنية والتعرّف على واقعها وأولوياتها، وتحديد الإيجابيات للعمل على تعظيم أثرها وتحديد الفجوات لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بتجاوزها؛ فقد تم تحديد الاحتياجات التالية لتتبنها الاستراتيجية:

1. إتاحة فرص أفضل وأكثر عدالة لضمان مشاركة المرأة الفاعلة والكفؤة ووصولها بشكل تدريجي مدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (30%) كحد أدنى، وذلك في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة.
2. ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ورفع نسبة مشاركتها في رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.
3. تعزيز دور الثقافة المجتمعية لتكون داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، ومناهضة للتمييز ضدها في مختلف المجالات، وضرورة تبني اتجاهات ومواقف إيجابية تسهم في تكوين صورة إيجابية عن مكانة المرأة وتعزيز دورها الهام في عمليات التغيير والبناء الحضاري لمجتمعها بقيمه الأصيلة الراسخة.

4. تطوير التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية؛ وضمان مراعاتها للنوع الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
5. الاعتراف بالإنجازات التراكمية التي حققتها الحركة النسائية وضرورة البناء عليها.
6. الاستفادة من مساحة الحرية والديمقراطية المتاحة للعمل على النهوض بأوضاع المرأة عموماً.
7. العمل على توفير الإحصاءات الشفافة والحساسة للنوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمجالات الحياتية المتصلة بواقع المرأة وتمكينها؛ ذلك أن امتلاك تلك المؤشرات الرقمية سيساعد في رسم السياسات واتخاذ القرارات ووضع الخطط وتصميم البرامج والمشاريع وفقاً للاحتياجات الحقيقية للمرأة، وبالتالي تجويد الأداء وإدارة الموارد بفعالية وإتاحة الخدمات بشكل عادل مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة لقطاع المرأة.
8. استثمار وتفعيل طبيعة الدور المؤثر الذي تمارس منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة والمنتشرة في مختلف أنحاء المملكة، وبخاصة في مجال تقديم البرامج والخدمات والاستشارات التي تُسهم في تمكين المرأة في مختلف المجالات وزيادة الفرص المتكافئة أمامها للوصول للعدالة.
9. استثمار البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة، والإمكانيات الهائلة التي يوفرها هذا القطاع لخدمة قضايا المرأة.

وسوف يتم إعداد خطة استراتيجية وخطط تنفيذية ومشاريع تجديدية بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017)، بحيث تتضمن أهدافاً وطنية واستراتيجية ومؤسسية ومؤشرات متصلة بكل محور أو مجال من مجالات عمل الاستراتيجية، مثلما تشتمل على خطط فرعية تنفيذية ومشاريع لكل محور ومجال؛ وتضمينها النتائج والمخرجات والمؤشرات المستهدفة للأعوام القادمة، مع تحديد الجهات المسؤولة عن مستوى تحقيق كل من هذه المؤشرات، والمصادر المعنية بتزويد البيانات المتصلة بها من مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، كما سيتم العمل على حوسبة جميع هذه الفعاليات والأنشطة ونتائج العمل وفق برمجية متخصصة مصممة لهذا الغرض مبنية وفقاً لنظام "بطاقات التقييم للأداء المتوازن".

ويُؤمل أن تكون هذه الاستراتيجية وما سينبثق عنها من خطة استراتيجية وخطط تنفيذية ومشاريع تجديدية، منطلقاً خصباً وإطاراً مرجعياً يسهم في تطوير السياسات والخطط والبرامج التي تستهدف الارتقاء بواقع المرأة الأردنية، وتجذير مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة بمختلف مجالاتها وأبعادها، وزيادة مساهمتها

في رسم السياسات وصناعة القرارات في المؤسسات الوطنية، الرسمية والأهلية، وإحداث التغيير الإيجابي في تحسين نوعية حياة المواطن بمختلف محاورها.

محاور الاستراتيجية:

انطلاقاً من نتائج الدراسات التقييمية وخلصاً المؤشرات التي عكستها التقارير الوطنية والإقليمية بخصوص الإنجازات التي تمت على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010) بمختلف محاورها، وفي ضوء تحليل واقع قطاع المرأة ونقاشات ونتائج الحملة الوطنية للحوار التي تم تنفيذها في محافظات المملكة حول وضع المرأة وأولوياتها بمشاركة مختلف القطاعات المعنية: الرسمي، والخاص، والأكاديمي، والإعلامي، ومنظمات المجتمع المدني في إطار الحرص على تمكين المرأة في مختلف الميادين، فقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن للأعوام (2013-2017) المحاور الآتية:

محور (1): الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)، ويتضمن عدة مجالات، هي:

1. المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني).
2. المرأة والصحة.
3. العنف ضد المرأة.
4. المرأة والبيئة والتغير المناخي.
5. المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة، ويتضمن: المرأة والأمن الغذائي، والمرأة والمأوى والإسكان، والمرأة المعوقة، والمرأة كبيرة السن.

محور (2): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة، ويتضمن المرأة في المناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار.

محور (3): التمكين الاقتصادي للمرأة، ويتضمن الفئات التالية: المرأة العاملة، والمرأة سيدة الأعمال، والمرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم، والمرأة الفقيرة، والمرأة المعيلة للأسرة.

المحاور المستعرضة:

وهي محاور، ينبغي أن تندرج أهدافها ضمن جميع محاور الاستراتيجية ومجالاتها، وتشمل:

محور (1): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.

محور (2): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

محور (3): دمج النوع الاجتماعي؛ في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية.

محور (4): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ويتضمن (الحكم الرشيد

وضمان الجودة والتميز والنزاهة، وإدارة المعرفة وترسيخ مجتمع التعلم الدائم، والبحث العلمي والمتابعة

والتقييم، وحفز التمويل وبناء الشراكات).

محور (1): الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية (التمكين الاجتماعي)

ويتضمن خمسة مجالات رئيسية، هي: المرأة والتعليم "ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني"، والمرأة والصحة، والعنف ضد المرأة، والمرأة والبيئة والتغير المناخي، والمرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة.

مجال (1): المرأة والتعليم (ما قبل التعليم العالي والتعليم العالي والتدريب المهني)

حقق الأردن إنجازات تربوية متميزة ببعديها الكمي والنوعي على الصعيد العربي والإقليمي؛ ويعزى ذلك إلى نجاعة السياسات التربوية في توفير فرص التعليم للجميع ذكوراً وإناً وإلى فعالية النظام التربوي في الاحتفاظ بالطلبة دون تسرب. فقد أدى تعدد الفرص التعليمية وتنوعها إلى إحداث تطور ملموس على الجانب الكمي؛ تمثل في ارتفاع نسب التحاق الإناث بمراحل التعليم بشكل عام؛ بدرجة فاقت الذكور في معظمها، إذ بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الأساسي (97.8) طالبة لكل (100) طالب، وفي مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي (118) طالبة لكل (100) طالب، بينما يكمن التحدي الأساسي في ضعف نسب التحاق الإناث مقارنة بالذكور في التعليم الثانوي المهني، إذ بلغت النسبة (65) طالبة لكل (100) طالب وذلك حسب الإحصاءات التربوية للعام الدراسي 2010/2009. وقد يعود السبب في ذلك إلى الثقافة المجتمعية المتمثلة في تفضيل المسار الأكاديمي على المهني، وأيضاً بسبب قلة توفر المدارس المهنية في أماكن السكن مما يؤثر على قدرة الفتيات في الوصول إلى هذه المدارس، إلا أن هذا التحدي يشمل الذكور أيضاً، إذ زالت معدلات الالتحاق بالتعليم الأكاديمي أعلى من مثيلاتها بالتعليم المهني. بينما تمثلت الإنجازات التربوية ببعدها النوعي بتميز نتائج التحصيل التعلّمي لطالباتنا الإناث وتفوقهن وفقاً لما أشارت إليه نتائج الاختبارات الوطنية في مختلف المباحث والمستويات التعليمية.

وفي مجال التعليم العالي؛ فإن تعدد وتنوع مؤسسات التعليم العالي من جهة؛ وعددها (30) جامعة؛ منها (10) جامعات رسمية و(20) جامعة ومعهداً وأكاديمية خاصة، إضافة إلى (43) كلية مجتمع حكومية وخاصة تُقدم مختلف البرامج والتخصصات العلمية، وارتفاع معدلات الإناث في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في مختلف المسارات؛ أدى ذلك كله إلى ارتفاع نسب التحاق الإناث في مؤسسات التعليم العالي بمختلف مستوياتها بدرجة فاقت الذكور أيضاً، فقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في مستوى التعليم الجامعي (104) طالبات لكل (100) طالب، بينما بلغت نسبة الطالبات في التعليم العالي المتوسط (كليات

المجتمع) (137) طالبة لكل (100) طالب حسب إحصاءات التعليم العالي للعام الدراسي 2010/2009. وقد ترافق ذلك مع إنجازات نوعية يتوخى أن تنعكس إيجاباً على تمكين المرأة في مختلف المجالات؛ تمثلت في إنشاء مراكز البحث المتخصصة بدراسات المرأة في الجامعات الأردنية، وهي: مركز دراسات المرأة/ الجامعة الأردنية، ومركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية/ جامعة اليرموك.

إلا أن هناك انخفاضاً في معدلات التحاق الإناث ببرامج الدراسات العليا وبخاصة الدكتوراه مقارنة بالذكور، بالإضافة إلى انخفاض واضح في نسبة تمثيل النساء كعضوات هيئات تدريس في الجامعات الأردنية. وضعف انسجام أسس القبول في برامج التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي مع رغبات المتعلمين ذكوراً وإناثاً واستعداداتهم وقدراتهم، مما يسفر عن تخريج طلبة لا يمتلكون المهارات المنسجمة مع متطلبات ومعايير سوق العمل واحتياجاته؛ عدا عن أثر ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل.

وهذا مما يدعو لضرورة تكاتف الجهود وتنسيقها لتجاوز التحديات المرتبطة بتطوير النظام التعليمي بمختلف محاوره، لتنعكس آثارها على الطلبة (ذكوراً وإناثاً)، من خلال العناية بنوعية التعليم ومخرجاته في مختلف مراحل التعليم ومستوياته، وبخاصة في مجال تطوير التعليم والتدريب المهني وبرامجه وفقاً لاحتياجات سوق العمل، وتغيير الاتجاهات الاجتماعية السلبية التي تحد من خيارات المرأة التعليمية، والتوسع في توفير التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) وخصوصاً في المناطق النائية (الأقل نمواً والأكثر احتياجاً)، بالإضافة إلى تطوير مناهج دراسية ملائمة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومراعية للنوع الاجتماعي وتتضمن مفاهيم ونصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (التي صادق عليها الأردن)، وتوفير برامج تدريب وتأهيل فاعلة للمعلمين والمعلمات لرفع قدراتهم.

الهدف العام:

تفعيل الجهود الرامية إلى إعداد المرأة المتعلمة ذات الكفاءة والمهارات التخصصية العالية، والقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها، واستثمار طاقاتها لتحقيق النمو المهني المستدام والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف الفرعية:

- توفير تعليم مدرسي ذي نوعية عالية وبيئات تعليمية محفزة للتعلم ومرحبة بالجميع، سعياً لتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص في الخدمات التربوية كماً ونوعاً.
- رفع نسبة التحاق الإناث ببرامج التعليم العالي وتخصصاته ووظائفه التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع التعليم والتدريب المهني وفقاً لمتطلبات سوق العمل ومستجداته.
- تحفيز المرأة على التعلم المستمر في جميع مراحلها العمرية لغايات تمكينها واستثمار طاقاتها وقدراتها.

مجال (2): المرأة والصحة

تعتبر الرعاية الصحية حقاً لكل مواطن ومواطنة، ومن أهم المتطلبات الأساسية لتحسين نوعية حياته ليصبح قادراً على العمل والإنتاج. ومما لا شك فيه؛ أن الأردن حقق إنجازات ملموسة في مجال الرعاية الصحية، إذ يحتل نظام الرعاية الصحية في الأردن مرتبة أعلى من أغلبية دول المنطقة، وتعتبر مؤشرات الرعاية الصحية الأفضل في المنطقة وتتسجم مع النسب العالمية. واتجهت الحكومات المتعاقبة إلى الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة في إطار السياسة السكانية، والاهتمام بتنظيم الأسرة بزيادة عدد الوحدات والمراكز الصحية، والتوسع في خدمات تنظيم الأسرة وتحسين مستوى الرعاية الصحية الموجهة لرعاية الأمومة والطفولة.

وقد أولت الحكومات اهتماماً خاصاً بصحة المرأة والطفل من خلال تنفيذها للعديد من البرامج والمشاريع الوطنية، وأدى ذلك كله بالإضافة إلى جهود المؤسسات الأهلية العديدة إلى انخفاض ملموس في معدلات الوفيات، وارتفاع العمر المتوقع لكلا الجنسين؛ حيث ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للإناث ليصل إلى (74.4) عاماً وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى (19) حالة وفاة لكل (100 ألف مولود حي).

كما سجل الأردن إنجازات هامة في مجال خفض معدلات وفيات الأطفال؛ إذ انخفض معدل وفيات الرضع ليصل إلى (23) حالة لكل (1000 مولود حي)، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ليصل إلى (28) حالة لكل (1000 مولود حي) وذلك حسب المؤشرات الصحية للعام 2010،

ونتيجة لسياسات التأمين الصحي الشامل والبرامج الصحية والتطعيم الإلزامي للأطفال، ولارتفاع التعليم وزيادة الوعي لدى الأمهات.

إلا أن الحاجة ملحة للتركيز على المشاكل التي تواجه برامج وخدمات الرعاية الصحية للنساء؛ والتي من أبرزها: ارتفاع حالات المراضة المترتبة على الحمل ووفيات الأجنة، وتزايد نسب الإصابة بسرطان الثدي، وتذبذب معدلات الخصوبة عن المخطط له، والحمل المتقارب؛ هذه العوامل التي ترفع من احتمالات تدني الأوضاع الصحية لدى النساء، مما يستدعي وضع سياسات صحية شاملة متكاملة بهدف الحد من هذه المشاكل بما يمكن النساء من القيام بأدوارهن في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال.

ومن الجدير بالذكر؛ بأن مجال الصحة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ينسجم مع السياسات والخطط والبرامج الوطنية المعنية بالفرصة السكانية بغية تحقيق استثمارها على النحو الأمثل. و"الفرصة السكانية" (التي يقع الأردن في نطاقها حالياً) والتي ستبلغ ذروتها في العام 2030 تعني أن هناك تحولاً ديموغرافياً يطرأ على التركيبة العمرية للسكان، وتتحقق هذه الفرصة من خلال الوصول إلى معدلات مرتفعة من العمل المنتج، أي عندما تتفوق نسبة السكان في سن العمل ممن تقع أعمارهم بين (15 - 64 عاماً)، على نسبة السكان من الفئات المعالة وهي (الأقل من 15 عاماً والأكثر من 64 عاماً). هذا الأمر الذي يتطلب من المخططين وصانعي القرار تنفيذ برامج تنمية اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات لكي تسهم في تقليل نسب الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل، وتمكين مختلف فئات المجتمع وبخاصة المرأة والشباب.

الهدف العام:

ضمان تمتع المرأة بالرعاية الصحية في جميع مراحلها العمرية، بكفاءة وجودة عالية؛ وفق المعايير العالمية؛ وبمختلف أشكالها الوقائية والعلاجية والتأهيلية، والارتقاء بالبرامج والخدمات الصحية المقدمة لها؛ وضمان سهولة الوصول إليها وتجويد نوعيتها.

الأهداف الفرعية:

- تعزيز صحة المرأة (في جميع مراحلها العمرية) وتحسين نوعية الرعاية والخدمات الصحية المقدمة لها لتحسين نوعية حياتها.

- زيادة فعالية وكفاءة برامج الصحة الإنجابية/ تنظيم الأسرة وتحسين الخدمات المقدمة كما ونوعاً بما ينعكس في خفض معدل الخصوبة/ الإنجاب الكلي.
- نشر المعرفة المتعلقة بمفهوم الفرصة السكانية وتأثيراتها، وتطوير السياسات لاستثمارها وترجمتها إلى خطط وطنية وبرامج عمل واضحة.

مجال (3): العنف ضد المرأة

على الرغم من زيادة الوعي بأخطار العنف الموجه ضد المرأة والأطفال؛ مسيباته وآثاره على المجتمع الذي انعكس بارتفاع نسبة الإفصاح من ناحية؛ وتزايد الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي من ناحية أخرى، مما أدى إلى تطوير سياسات لمواجهة هذه الآفة الاجتماعية وإنشاء مؤسسات ومراكز خاصة للتصدي لها ومعالجة آثارها، ومن هذه المؤسسات والمراكز ما يعمل على تلقي الشكاوى والتخفيف من آثارها مثل إدارة حماية الأسرة؛ أو على تنسيق العمل بين الجهات المختصة مثل شبكة مناهضة العنف ضد المرأة "شمعة" التي تعمل ضمن مظلة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، هذا بالإضافة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير التشريعات المساندة للمرأة لتشكل وسيلة ردع وحماية ووقاية من العنف والاعتداء؛ وبخاصة ما يقع ضمن باب الاتجار بالبشر الذين غالبيتهم من النساء والأطفال؛ أو ما يقع في نطاق الأسرة، إلا أنه ما زالت الحاجة ملحة لتكاتف مختلف الجهود الوطنية سعياً لتوفير الإحصاءات الشفافة، ودعم وصول المرأة للعدالة، والتواصل مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم البرامج والخدمات للنساء المعنفات؛ أو بتأمين الرعاية النفسية والاجتماعية والمأوى للأطفال المعنفين، والتعريف ببرامجها وخدماتها وفعاليتها ومبادراتها، والتطبيق على أرض الواقع للاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية؛ خاصة "قانون الأحداث" ليضمن الحماية والرعاية المناسبة والمحاكمة العادلة للأحداث، وإصدار الأنظمة والتعليمات الضرورية لتفعيل "قانون الحماية من العنف الأسري"، وإصدار "قانون حقوق الطفل"، والعمل على تغيير الاتجاهات الاجتماعية التي تُبرر العنف وتتغاضى عنه. مع العلم؛ أن تنفيذ غالبية البرامج والخدمات والنشاطات الموجهة لمناهضة العنف ضد المرأة والطفل مرتبط بتوافر التمويل، مما يؤثر قضية ديمومة هذه البرامج والخدمات.

الهدف العام:

ضمان حماية المرأة من العنف وبخاصة القائم على أساس النوع الاجتماعي وصولاً إلى امرأة آمنة ومستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع، بمساهمة فاعلة من القطاعات المعنية كافة، باعتبار مناهضة العنف ضد المرأة "مسؤولية وطنية تشاركية".

الأهداف الفرعية:

- تأمين الحماية للأطفال في الأسرة والمدرسة والمجتمع من الإساءة بمختلف أشكالها.
- حماية الفتاة الشابة والمرأة في الأسرة والعمل والمجتمع من العنف وبخاصة القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- انتهاج المنحى التشاركي متعدد الأبعاد والاختصاصات والقائم على حقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد المرأة باعتبار ذلك "مسؤولية وطنية تشاركية".

مجال (4): المرأة والبيئة والتغير المناخي

تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتغير المناخي خلال العقد الأخيرين، وتنامت المطالب الوطنية والإقليمية والدولية بضرورة التصدي بفعالية لمشكلات البيئة في ظل الحروب والنزاعات التي تشهدها المنطقة، والتي ألفت بآثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وأدت إلى التراجع التدريجي في الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وإذ يُعتبر التلوث البيئي أحد أهم مصادر الخطورة على صحة الإنسان والكائنات الحية بشكل عام، فقد ركزت السياسات الوطنية الأردنية جهودها لتنمية هذا المجال خلال السنوات الماضية بإقرار قانون حماية البيئة لسنة 2006 وإصدار مجموعة من الأنظمة البيئية بموجب هذا القانون.

وقد راعت السياسات البيئية المختلفة المرأة الأردنية في خططها، إذ تضمنت الخطة التنفيذية لاستراتيجية وزارة البيئة للأعوام (2007-2010) بُعداً لدمج قطاع المرأة والشباب في نشاطات وزارة البيئة ومشاريعها؛ مراعاة للدور الكبير الذي تمارسه المرأة فيما يتعلق بالاستخدام الكفء للموارد الطبيعية واستدامتها، والذي عكسته قصص نجاح نسوية في مجال الإدارة المستدامة للموارد. كما تمثلت مشاركة المرأة

الأردنية في هذا المجال بارتفاع أعداد الملتهقات ببرامج التعليم العالي في التخصصات البيئية، والمشاركة في البرامج التوعوية.

وإذ تتجلى التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال بتأثرها المباشر بالتلوث البيئي بمختلف أنواعه، وأثر استخدامها للمواد الكيماوية المختلفة، وانخفاض نسبة النساء في مواقع صنع القرار المتصلة بالبيئة والتغير المناخي، بالإضافة إلى عدم وجود رصد مباشر لأثر البيئة والتغير المناخي على الأسرة بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص، وافتقار الإحصائيات في هذا المجال للتصنيف حسب النوع الاجتماعي، وتزايد الاستخدام الجائر للموارد البيئية، وارتفاع نسب تلوث المياه والتربة والهواء نتيجة لقلّة الوعي العام بالأمور المتعلقة بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها، فمن هنا تأتي أهمية العمل التشاركي بين القطاعات المعنية كافة سعياً لتمكين المرأة في هذا المجال وتعزيز دورها.

الهدف العام:

بناء قدرات المرأة وتنمية معارفها واتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها، وتعزيز دورها في إدارة النظام البيئي ورسم السياسات وصناعة القرارات المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي.

الأهداف الفرعية:

- تنمية معارف الفتاة الشابة في مختلف المراحل التعليمية وتعزيز اتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها.
- تطوير الوعي البيئي لدى المرأة في الأسرة والمجتمع للإسهام في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- بناء قدرات المرأة العاملة وتنمية معارفها واتجاهاتها ومهاراتها للحفاظ على صحة البيئة وحمايتها.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في قطاع البيئة بمختلف مستوياته ومجالاته وتخصصاته، وتعزيز دورها في إدارة النظام البيئي.
- اعتماد نهج يراعي النوع الاجتماعي في وضع السياسات والاستراتيجيات وصناعة القرارات المتصلة بالتغير المناخي.

مجال (5): المرأة ذات الحاجات الأساسية والتحديات الخاصة

تتنامى احتياجات الأفراد بتنامي الدعوة لتحقيق الأمن الإنساني، وتتمثل الحاجات الأساسية للمرأة بضرورة توفير الأمن الغذائي والمأوى والسكن الكريم والرعاية الصحية وبخاصة في حالات الإعاقة والشيخوخة والفقر لضمان الاستقرار والمستقبل الآمن لها.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بضرورة توفير المأوى المناسب والصحي، إلا أن فرص النساء وبخاصة ربات الأسر ما زالت قليلة؛ نتيجة المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية التي تحول دون امتلاك المرأة للموارد التي تمكنها من الحصول على حقوقها في هذا المجال، لذا؛ لا بد من تطوير التشريعات والسياسات والإجراءات وتهيئة الظروف التي تُسهم إيجاباً في حصول المرأة الفقيرة والمعيلة للأسرة على هذه الحقوق.

كما تحتاج فئة النساء ذوات الإعاقة لانتهاج سياسات وبرامج خاصة تعمل على مراعاة احتياجاتهن وتحسين ظروفهن المعيشية ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع والمشاركة في التنمية حسب قدراتهن وإمكاناتهن.

وتعتبر مرحلة الشيخوخة من المراحل العمرية التي لها أهميتها وخصوصيتها في حياة الإنسان بعامة والمرأة بخاصة، نظراً لما تمر به من تغيرات بيولوجية ونفسية واجتماعية، مما يستلزم تطوير استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية تلبي احتياجاتها وتكفل حقوقها وتمكنها من المساهمة بتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعها - ما أمكنها ذلك. وإذ أدى تحسن الأوضاع الصحية في المجتمع إلى ارتفاع العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد؛ وانخفاض معدل وفيات الأمهات، وارتفاع نسبة المرأة المسنة إلى مجموع النساء، فإن ذلك كله يعزز الحاجة إلى ضرورة تفعيل الاهتمام بالاحتياجات المختلفة لهذه الفئة والعمل على تلبيةها.

الهدف العام:

تحقيق فهم أعمق لإمكانيات المرأة الحقيقية وتوفير سبل الأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لها على اختلاف حاجاتها الأساسية وتحدياتها الخاصة، وصولاً إلى امرأة آمنة ومستقرة هي وأسرته، وتعزيز دورها الأسري والمجتمعي.

الأهداف الفرعية:

- تفعيل دور المرأة في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها ومجتمعها، وصولاً إلى سياسات تضمن الأمن الغذائي وتُعزز دور المرأة في تحقيقه والتمكن منه على السواء.
- تطوير التشريعات والسياسات والإجراءات والظروف التي تُسهم في حصول المرأة الفقيرة والمعيّلة للأسرة على السكن الملائم حماية لها ولأفراد أسرتها.
- تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعوقة وصولاً إلى حالة الاعتماد على الذات.
- تحسين نوعية الحياة للمرأة كبيرة السن لتمكينها من العيش بكرامة في مجتمعها.

محور (2): التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة

تقاس الديمقراطية بدرجة تمكين المواطنين جميعاً ذكوراً وإناثاً - بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين - من إدارة شؤون حياتهم العامة والمساهمة في صنع القرار. وإذ تشكل المرأة نصف المجتمع الأردني إلا أنها ما زالت بمثابة أقلية سياسية في مواقع صنع القرار؛ مما يعتبر أحد أوجه الإخلال بالنظام الديمقراطي الذي تسعى المملكة إلى تطبيقه. ويعتبر ضعف مستوى التمثيل النسائي في مختلف مواقع صنع القرار من أبرز المؤشرات الدالة على ضعف استجابة النظم السياسية لمتطلبات التنمية ومتطلبات المرأة واحتياجاتها؛ أو على الأقل؛ يشير إلى تردد المجتمع في الاعتراف بقدرات المرأة ومواطنتها؛ مما يتطلب تدخلاً يذلل العقبات الثقافية الناشئة عن التربية التقليدية التي ما تزال تشكل حواجز - قد لا تكون مرئية بوضوح - تحول دون تقدم المرأة وتعيق تمتعها الفعلي بالفرص والحقوق والحريات المكفولة لها قانوناً.

وقد سعت السياسات الوطنية خلال السنوات الماضية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير إيجابية مؤقتة تهدف إلى تمثيل المرأة في المواقع المختلفة لضمان تلبية احتياجاتها وصولاً إلى تحقيق النسب المأمولة لتمثيلها في كافة المجالات. وشهدت المملكة خلال الأعوام الماضية حراكاً واسعاً من قبل المنظمات المعنية بقضايا المرأة، والتي عملت جميعها على رفع نسبة تمثيل النساء في مختلف مواقع صنع القرار، سواء من خلال "الكوتا" أو عبر حصد مقاعد عن طريق التنافس، إضافة إلى إيصال الكفوآت والقدرات على تشكيل قوة ضاغطة في المجالس المختلفة، لحماية مكتسبات وحقوق المرأة وتحديث التشريعات اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم لها.

إلا أن هذه الإنجازات ما زالت دون مستوى الطموح الوطني الذي يهدف إلى بلوغ نسبة مشاركة النساء في المجالس الوطنية والمحلية ومختلف مواقع صنع القرار نسبة لا تقل عن (30%) كحد أدنى؛ وبشكل تدريجي وصولاً إلى تحقيق مبدأ المساواة الدستورية المتمثل بتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، وانسجاماً مع التزام الأردن بالاتفاقيات والقرارات الدولية (وفق الصيغة التي تمت المصادقة عليها).

ويُمكن إبراز نسبة مشاركة المرأة في القطاعات المختلفة على النحو التالي: (11.7%) في مجلس الأعيان، و (10.8%) في مجلس النواب، و (12.4%) في السلطة القضائية، و (18.1%) في السلك الدبلوماسي بمستوياته كافة، و (8%) في وظائف الفئة العليا في السلطة التنفيذية، و (29.1%) في الأحزاب السياسية. وتم رفع الكوتا النسائية في المجالس البلدية لتصل (25%). بينما لا تتجاوز نسبة تمثيل المرأة في غرف التجارة (1.3%)، وفي غرف الصناعة (8.5%) وفي مجالس النقابات (4.9%)؛ وقد يعود ذلك إلى نسبة مشاركة المرأة المتواضعة في سوق العمل.

هذا عدا عن المشاركة المحدودة للسيدات في مجلس الوزراء وفي اللجان المعنية برسم السياسات في مختلف القطاعات والمجالات، ولا يعتبر المؤشر الخاص بنسبة تمثيل المرأة في مجلس الوزراء المؤشر الوحيد لقياس مستوى مشاركة المرأة في المجال الحكومي، حيث أن نوعية المواقع القيادية التي شغلتها المرأة الأردنية في مجالس الوزراء المختلفة تُعتبر مؤشراً آخرًا لقياس طبيعة هذه المشاركة، فقد شغلت المرأة الأردنية مواقع وزارية غير نمطية، كانت تاريخياً حكراً على الرجال.

ورغم كل الجهود التي بُذلت وتبذل؛ لا تزال بعض الجهات تؤمن بالدور الأحادي للمرأة ضمن نطاق الأسرة، ولا تعترف بدورها المجتمعي، وتعوّل على المرأة ذاتها لكي تدعم المرأة، في نطاق فكر يضيق عن فهم ضرورة التكامل في المسؤولية الاجتماعية بين المرأة والرجل. وهذا مما يحول دون الاستمرارية والتقدم في أنشطة الحياة العامة وصولاً إلى مواقع صنع القرار. ويشير كل هذا إلى أهمية العمل الجاد لتحقيق زيادة مشاركة المرأة الكاملة والفاعلة في مختلف نواحي الحياة العامة.

الهدف العام:

إتاحة فرص أفضل وأكثر عدالة لضمان مشاركة المرأة الفاعلة ووصولها بشكل تدريجي مدروس إلى نسبة تمثيل لا تقل عن (30%) كحد أدنى في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف السلطات والقطاعات وفي مختلف المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة.

الأهداف الفرعية:

- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في السلطة التشريعية (مجلسي الأعيان والنواب).
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في السلطة القضائية والمهن القانونية بمختلف مستوياتها.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المناصب القيادية في السلطة التنفيذية.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في رئاسة وعضوية المجالس البلدية.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في مجالس الإدارة والمناصب القيادية وكوادر مؤسسات القطاع الخاص وغرف التجارة والصناعة.
- رفع نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها الفاعلة في المناصب القيادية وفي عضوية منظمات المجتمع المدني.

محور (3): التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعتبر تمكين المرأة اقتصادياً عنصراً أساسياً في دفع عجلة التنمية المجتمعية، وقد تنامت جهود المملكة في هذا المجال خلال الأعوام الماضية بتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم الأولويات التنموية؛ انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن المرأة تُمثل نصف المجتمع وجزءاً هاماً وحيوياً من الموارد البشرية العاملة في تنميته.

وإذ يعتمد التمكين الاقتصادي على تعزيز دور المرأة لممارسة حقوقها كصاحبة عمل وعاملة وربة منزل ومعيّلة للأسرة؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة في المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، فقد أولى الأردن اهتمامه لوضع السياسات التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة وإرساء ركائز بيئة تشريعية تضمن المساواة بين المرأة والرجل بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من ذلك؛ مازال معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل منخفضاً، إذ يبلغ (14.7%)، مع ارتفاع نسبة البطالة للنساء لتصل إلى (21.7%) مقارنة بـ (10.4%) للذكور، وقد يُرد ذلك

لعدة أسباب وعوامل؛ منها ما يتعلق بتوفير متطلبات البيئة الصديقة والداعمة لعمل المرأة، ووعي المرأة بحقوقها العمالية، وإنصافها بالأجر والحاجة إلى تضيق الفجوة بين الإناث والذكور في هذا المجال. كما لم تراع معظم السياسات والخطط حجم مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل غير المنظم، ولم يتم احتساب مشاركة المرأة في العمل من المنزل بمختلف مجالاته على الرغم من أهميتها ضمن معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الاقتصاد الوطني.

الهدف العام:

ضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية لتحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وفي رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.

الأهداف الفرعية:

- تمكين المرأة لكي تُسهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي.
- رفع نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال الخاصة وفق أحدث المستجدات وأفضل الممارسات.
- تفعيل طاقات المرأة العاملة من المنزل أو في العمل غير المنظم بمختلف مجالاته، وإدماجه في حسابات الاقتصاد الوطني.
- تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة بعامة وللمرأة الفقيرة في الريف والبادية بخاصة.
- تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة للأسرة للإسهام في تخفيض أعبائها.

المحاور المستعرضة

كل ما سبق ذكره من المحاور والمجالات المختلفة؛ والتي تناولت بمجملها أهمية تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وضرورة تعزيز فرصها للمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية المستدامة؛ لا يمكن لأي منها أن يتحقق على الوجه الأكمل دون توفير مجالات مساندة "محاور مستعرضة"؛ تُيسر وتسهل فرص الوصول للهدف المنشود لكل محور أو مجال، وهذه المحاور المستعرضة تتمثل في أربعة مجالات هي: الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة، والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودمج النوع

الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية ومتابعتها وتدقيقها، والتطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة.

إذ تسعى هذه العوامل معاً إلى إيجاد وتعزيز بيئة مساندة لتمكين المرأة، مناهضة للتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، تُسهم في تعزيز صورة إيجابية عن مكانة المرأة وأدوارها المجتمعية المتنوعة؛ من خلال ثقافة مجتمعية إيجابية؛ وتشريعات مراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي؛ وإعلام داعم لقضايا المرأة، ومؤسسات أهلية ورسمية متطورة؛ تعمل بنهج تشاركي لتمكين المرأة من أن تكون فاعلة في عمليات إحداث التغيير والتنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعها.

محور (1): الثقافة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة

الهدف العام:

نشر وتجدير ثقافة مجتمعية داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، ومناهضة للتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، سعياً لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وتطوير الخطاب التربوي والثقافي لتمكين المرأة من أن تكون فاعلة في عمليات التغيير والبناء الحضاري لمجتمعها.

الأهداف الفرعية:

- نشر الثقافة القانونية للتوعية بالتشريعات الوطنية المرجعية وبمبادئ حقوق الإنسان بعامة وحقوق المرأة بخاصة وبالاتفاقيات الدولية (بالصيغ التي تمت المصادقة عليها).
- إحداث التغيير في الثقافة المجتمعية السائدة لحماية استقلال المرأة الاقتصادي ومساندة حقوقها في الملكية والميراث.
- نشر الثقافة المجتمعية المساندة لتولي المرأة مراكز صنع القرار ورسم السياسات في مختلف القطاعات.
- نشر الثقافة المجتمعية المساندة لعمل المرأة وإبراز دورها بصفقتها شريكا متكافئاً في المجالات كافة.
- نشر وترسيخ الثقافة المجتمعية الراضية للعنف وبخاصة المبني على أساس النوع الاجتماعي بمختلف صورته وأشكاله.

محور (2): الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الهدف العام:

تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاعي الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورفع نسبة مشاركة المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات المتصلة بهذين القطاعين، وتوظيف مختلف وسائطها في توعية المرأة وأسررتها ومجتمعها بأهمية دورها كشريك استراتيجي في إحداث التنمية المجتمعية المستدامة بمختلف محاورها.

الأهداف الفرعية:

- تغيير الصورة النمطية التي تبثها بعض وسائط الإعلام عن المرأة بإبراز دورها بصفقتها شريكاً متكافئاً في المجالات كافة.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع الإعلام بمختلف وسائطه.
- رفع نسبة الإناث اللواتي يمتلكن المهارات الحاسوبية ويستخدمن وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- رفع نسبة الإناث العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشاركات في رسم السياسات واتخاذ القرارات المتصلة بهذا القطاع.

محور (3): دمج النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية

الهدف العام:

مواصلة مراجعة منظومة التشريعات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات الوطنية؛ بغرض تعديلها واستحداث تشريعات وسياسات وخطط وبرامج وموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي تحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الأهداف الفرعية:

- مراجعة التشريعات لتتقيتها مما يشوب العدالة والمساواة، وتحديثها بما يناسب متطلبات المجتمع التشريعية ويحمي الحقوق الدستورية ويحقق تكافؤ الفرص بين الجنسين.

- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة بعدالة، وتحديثها باعتماد الدراسة العلمية المعمقة وبمواكبة التطورات والمستجدات وأفضل الممارسات.
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والموازنات الوطنية بمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة بعدالة، وبمواكبة التطورات والمستجدات وأفضل الممارسات.

محور (4): التطوير المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة

الهدف العام:

مراجعة وتطوير منظومة سياسات ونظم ومنهجيات العمل الهادفة إلى ضمان جودة الأداء، وتحقيق التميز في جميع المجالات بأسلوب منهجي موضوعي قابل للقياس والتقييم والتطوير، وترسيخ قواعد وضوابط الحكم الرشيد في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

الأهداف الفرعية:

- نشر ثقافة الجودة والتميز في الأداء لدى المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، وتعزيز التوجه نحو الحكم الرشيد من خلال تطوير معايير متقدمة لضمان الجودة والتميز في الأداء سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة.
- زيادة وعي المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة بمفهوم إدارة المعرفة وتطبيقاتها، وإيجاد آليات فاعلة لترسيخ مجتمع التعلم الدائم داخلها وإدامتها لدعم تحقيق أهدافها المنشودة.
- تقييم الوضع المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ودراسة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها وكيفية الارتقاء بأدائها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة، وفي إطار منهجي علمي واقعي مبني على توظيف المعرفة والبحث والخبرة.
- تعزيز النهج التشاركي في استثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: الإنسانية والمعرفية والتقنية والمالية، والمادية، وتوظيفها للارتقاء بمستوى أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة وتحسين مستوى البرامج والخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً.

آليات تطبيق الاستراتيجية وإدارتها ومتابعة تنفيذها:

من أبرز المهام التي أنيطت باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة: إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها، ومتابعة تنفيذها وتقييمها، بشكل دوري من خلال: تقديم المشورة والخبرات الفنية للمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، ومتابعة التقارير الدورية المقدمة إليها وتحليلها باستخدام منظور النوع الاجتماعي، وتقييم كل ما أنجز ومقارنته بالمؤشرات المعتمدة عند إعداد الاستراتيجية لقياس مدى التقدم، ودراسة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية والعمل على إيجاد الحلول لها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

وبعبارة أخرى، فإن اللجنة الوطنية ملتزمة بمهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2013-2017)، كما تعتبر اللجنة الوطنية مسؤولة عن رفع التقارير حول مدى التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وأبرز النتائج التي تم تحقيقها، والتحديات التي وقفت عائقاً أمام تحقيق بعض الإنجازات للتغلب عليها. ومما يُتوخى أن يُسهم في تحقيق ذلك؛ أن هذه الاستراتيجية قد تم بناؤها وفقاً لنظام بطاقات الأداء المتوازن *Balanced Scorecard Strategy Driven*، كما سيتم حوسبة جميع المنجزات من؛ استراتيجية وخطط ومشاريع ونتائج عمل وفق برمجية متخصصة مصممة لهذا الغرض، ومستخدمة عربياً وعالمياً هي برمجية *STRATandGO*، الأمر الذي يُتوخى أن يُسهم في تسهيل متابعة مدى تحقيق الأهداف المنشودة خلال سنوات الاستراتيجية والتعرف على محطات الإنجاز والتميز في الأداء لتعظيمها، وتحديد الفجوات لوضع السياسات والخطط التنفيذية والبرامج الكفيلة بتلافيها؛ فيما يتعلق بمختلف المحاور والمجالات المتصلة بتمكين المرأة في الأردن والمتضمنة في الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية والخطط التنفيذية والمشاريع التي ستبثق عنها.

ومن هنا؛ تتضح أهمية إجراء المراجعات الدورية الضرورية للاستراتيجية من قبل اللجنة الوطنية، لمتابعة تحقيق أي تقدم في التنفيذ، وبخاصة أن إقرار الاستراتيجية يعكس الوعي والالتزام السياسي العالي بقضايا المرأة وبأهمية مشاركتها الفاعلة في التنمية المجتمعية الشاملة بكافة محاورها، كما يُمثل الخطوة الأساسية نحو البدء بوضع التنفيذ، الأمر الذي يستدعي حشد الموارد الضرورية من خلال التنسيق المتواصل والشراكة الفاعلة ما بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومختلف الجهات الحكومية التي يُمكن أن تُسهم في توفير الدعم المالي والفني للبرامج والمشاريع المعنية بالمرأة، مثل: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، وتفعيل التنسيق مع دائرة الموازنة العامة بشكل خاص لتعزيز موازنة اللجنة الوطنية

الأردنية لشؤون المرأة، ورصد موازنة خاصة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية في إطار موازنة اللجنة للأعوام القادمة. إضافة إلى تفعيل التنسيق مع الجهات والمنظمات المانحة والمعنية بشؤون المرأة والتحاور معها لحشد التمويل عن طريق قيام اللجنة الوطنية بعرض المشاريع المختلفة المنبثقة عن الاستراتيجية على هذه الجهات الممولة للنظر في إمكانية تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عملها ومجالات اهتمامها.

وسيتم تنظيم برنامج تدريبي توعوي متكامل في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ للتعريف بالاستراتيجية وخطتها الاستراتيجية ومشاريعها، وبكيفية إعداد تقارير المتابعة والتقييم النصف سنوية لقياس مدى التقدم والإنجاز في ضوء أهداف الاستراتيجية. وسيشارك في هذا البرنامج ممثلون وممثلات عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والأكاديمية والإعلامية، وبخاصة أعضاء اللجان والشبكات وفرق العمل المتعاونة مع اللجنة الوطنية والعاملة تحت مظلتها، للتدريب حول كيفية إعداد تقارير إنجازات مؤسساتهم الوطنية في ضوء أهداف الاستراتيجية وخطتها ومشاريعها.

آليات تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع الشركاء:

لتفعيل عمليات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بمختلف محاورها ومجالاتها، وتسهيل متابعتها، فإن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تحرص على تطوير آليات وعلاقات عمل قوية ومنهجية ومستدامة؛ مع كافة شركائها الذين ينقسمون إلى أربعة مستويات مختلفة لكنها مترابطة، وذلك على النحو الآتي:

المستوى الأول: تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع المؤسسات الحكومية، من خلال:

- تعزيز الشراكة بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والوزارات والدوائر الحكومية؛ على أساس مبدأ التكامل بين مختلف الجهات المعنية، انطلاقاً من رؤية اللجنة التطويرية لأجل ترسيخ قواعد الشراكة والتنسيق الفاعل مع مختلف هذه المؤسسات، وبما يساعد اللجنة الوطنية على تحويل وترجمة سياساتها وتوجهاتها واستراتيجيتها إلى برامج عمل واضحة ومحددة يتم إدماجها في برامج وخطط عمل المؤسسات والأجهزة الحكومية التنفيذية. وتسليط الضوء على الأثر الإيجابي لهذه الشراكات.
- توسيع مظلة شبكة الاتصال مع المؤسسات الحكومية العاملة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتشمل تدريجياً مختلف الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.
- تفعيل التنسيق مع المؤسسات الحكومية من أجل تطوير واعتماد معايير موضوعية وشفافة وموحدة لاختيار القيادات من كافة المستويات الإدارية وفقاً لمعايير الكفاءة والخبرة والتأهيل من جهة، والعمل

على ترقية النساء في السلم الوظيفي مع توفير البرامج والفرص المناسبة لهن للمشاركة الفاعلة في برامج إعداد وتنمية القيادات الرديفة من جهة أخرى، لتمكينهن من المنافسة القوية والوصول إلى المراكز العليا في وزارتهن ومؤسساتهن، والمساهمة بفعالية في رسم السياسات وصناعة القرارات المتصلة بمختلف القطاعات والمجالات، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والمعهد الوطني للتدريب.

- الاهتمام بالتوعية الدينية وتفعيل برامجها؛ لما لها من أثر بالغ في التعريف بحقوق المرأة بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

- العمل على تطوير ومأسسة سياسة ورؤية واضحة للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية؛ فيما يتعلق بنظم وعمليات الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية الداخلية منها والخارجية، على أن تتضمن ضرورة تمثيل الإناث في كافة المجالات، ومراعاة توزيع الفرص جغرافياً لتشمل المديرية خارج العاصمة في المحافظات والألوية.

- العمل على توفير قواعد بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، على أن تتضمن جميع محاور العمل في مستوى التمثيل والموارد والتشريعات، وتشمل كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بأدوات تحليل النوع الاجتماعي (كخصائص الموظفين/الموظفات المتعلقة بالعم، المستوى التعليمي، الفئة، الدرجة، الرواتب، الإجازات، الدورات، المكافآت، التقييم ... وغيرها) لتسهيل الرجوع إليها في حال إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتحليل وتدقيق النوع الاجتماعي، والمساعدة في صنع القرارات المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي بفعالية، وتسهيل عمليات التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم.

- مواصلة العمل على محو الأمية القانونية ورفع الوعي القانوني للموظفين والعاملين (ذكوراً وإناثاً) في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة وفي مديرياتها في المحافظات والألوية، لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم بعام، ونشر المعرفة القانونية المتعلقة بحقوق المرأة من خلال التعريف بالتشريعات الأردنية والاتفاقيات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة بخاصة، والإفادة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن هذا الإطار.

- دراسة مدى مراعاة حاجات النوع الاجتماعي في التشريعات (القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات) المعتمدة والمطبقة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة، وتحديثها وتطويرها لكي تساهم في تحقيق مكاسب أفضل للمرأة، ومتابعة تطبيق هذه التشريعات للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة، واقتراح القوانين والأنظمة والتعليمات الجديدة التي تساهم في سد الفجوات النوعية.

- إجراء دراسات متابعة دورية كمية ونوعية لتقييم مدى تقدم الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة في تحقيق إدماج النوع الاجتماعي وتجاوز الفجوات النوعية، بالتنسيق بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهذه المؤسسات الحكومية ومراكز الدراسات والباحثين والباحثات المتميزين في هذا المجال.
- دراسة سبل توفير التسهيلات التشريعية والإدارية الممكنة للموظفين (ذكوراً وإناثاً) في بيئة عملهم مما ينعكس إيجاباً على كفاءتهم وفعاليتهم في العمل، بما في ذلك توفير الحضانات في أماكن العمل أو في أماكن أو قريبة منها وتوفير الخدمات المساندة. ويتضمن ذلك العمل على تعديل نظام الخدمة المدنية الذي يخلو من منح الموظفة في القطاع العام ساعة راحة أو توفير دور حضانة في الدوائر الحكومية أسوة بقانون العمل، والعمل على تعديل قانون العمل ونظام الخدمة المدنية لاستحداث موضوع منح الإجازة الوالدية لأي من الوالدين.
- تحسين وتطوير الإطار التنظيمي للوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي أو المرأة أو وحدات تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية: هيكلية ومهاماً وبرامج وأنشطة، والعمل على مأسسة هذه الوحدات واستدامتها، ودعمها مؤسسياً وفنياً وتعزيز دورها لتقوم بأداء مهامها بفعالية، وتسهيل عملية ربط هذه الوحدات بصناع القرار الأساسيين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، ورفع قدراتها كأجهزة فنية استشارية لهم، بخصوص آليات دمج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج عمل المؤسسات الحكومية، وضمان وصول المرأة ومساهمتها في رسم السياسات والتخطيط للمشاريع، ومتابعة عمليات تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها.
- التوسع في تطبيق مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تدريجياً ليشمل مختلف الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، وتضمين بُعد النوع الاجتماعي في كل مراحل دورة الموازنة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية فيما يتعلق بالمصروفات والإيرادات على المستويين المركزي والمحلي وأثرها على كل من النساء والرجال، ودراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال.

المستوى الثاني: تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من خلال:

- تعزيز علاقات التشبيك والمناصرة وكسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة وأولوياتها.

- بناء تحالفات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لصالح دعم السياسات والتوجهات المشتركة بين اللجنة الوطنية وهذه المنظمات، ودعم الجهود الرامية لتحسين أوضاع المرأة بعامة.
- بناء القدرات المؤسسية والفردية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز فعاليتها في تطبيق السياسات العامة لتنمية المرأة وتمكينها وفي طليعتها هذه الاستراتيجية؛ بمختلف محاورها ومجالاتها وأهدافها.
- وضع آليات عمل لتفعيل علاقات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فعاليتها، وتحقيق الاستفادة من خلال إشراك هذه المنظمات في وضع البرامج والمشاريع التنفيذية وتقديم الدعم الفني اللازم لها.
- متابعة برامج وخطط عمل منظمات المجتمع المدني، وتقويمها من حيث استهدافها لتنمية المرأة وفقاً للسياسات والتوجهات العامة للاستراتيجية وللخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة والمشاريع التجديدية المنبثقة عنها.
- تحديد المعايير الضرورية لأساليب ووسائل الضغط والتأثير في قضايا النهوض بالمرأة والدمج المنظم للنوع الاجتماعي.
- تعزيز التعاون بين اللجنة الوطنية وهذه المنظمات اعتماداً على مصداقية العلاقة، من خلال إرساء المبادئ الأساسية للعمل الاجتماعي، واعتماد ميثاق أخلاقي يهدف إلى تعزيز دور كل منها في التغلب على المعوقات وازدواجية البرامج والخدمات والتوصل إلى التنسيق بين الجهود وتعظيمها.
- العمل على تطوير واعتماد معايير متقدمة لضمان الجودة والتميز في الأداء في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة.
- العمل على تقييم الوضع المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ودراسة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المتصلة بالاستراتيجية، وكيفية الارتقاء بأدائها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار منهجي علمي واقعي مبني على توظيف المعرفة والبحث والخبرة.
- تعزيز النهج التشاركي مع منظمات المجتمع المدني لاستثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية: الإنسانية والمعرفية والتقنية والمالية، والمادية، وتوظيفها للارتقاء بمستوى أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة وتحسين مستوى البرامج والخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً.

المستوى الثالث: تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، من خلال:

- إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع التجديدية المتصلة بتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل وفي أنشطة الاقتصاد الوطني.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع تجديدية لصالح تنمية المرأة وتمكينها وبناء قدراتها.
- تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة النسائية للعمل في مختلف الوظائف والمهن وبكافة المستويات.
- العمل على إشراك الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال في دعم قضايا المرأة من منظور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- العمل على تطوير آليات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأعمال، وتملك وانخراط النساء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تمثيلهن في غرف التجارة والصناعة ومنظمات الأعمال الأخرى.
- العمل على تطوير آليات مناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات وفي الوصول إلى المناصب القيادية والمجالس واللجان في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

المستوى الرابع: تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع الهيئات المانحة الدولية، من خلال:

- الاستفادة من جهود المنظمات الدولية في تأمين الخبرات والاستشارات الفنية الضرورية لدعم القدرات وتعزيز البنى المؤسسية للمنظمات والمؤسسات التي تدافع عن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- اعتبار المنظمات الدولية شريكاً استراتيجياً وحليفاً لمناصرة قضايا المرأة.
- تطوير آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين في إطار النهوض بالمرأة وتطوير أوضاعها.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين اللجنة الوطنية والمنظمات الدولية التي تُعنى بإدماج النوع الاجتماعي وتدقيقه، مثل: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبخاصة في إطار استثمار الدعم الفني المتخصص، وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات مع المنظمات المعنية والدول الأخرى.
- التنسيق مع المنظمات الدولية المانحة لاطلاع منظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة على أولويات ومجالات اهتمام كل من هذه المنظمات المانحة، وآلية الإعداد للمشاريع والتقدم لهذه المنظمات للحصول على التمويل المناسب مع احتياجاتها.
- حشد التمويل اللازم لتطبيق المشاريع التجديدية المنبثقة عن محاور الاستراتيجية ومجالاتها من المنظمات المانحة المعنية بشؤون المرأة وقضاياها، والتي تُسهم عادة (بالإضافة إلى مخصصات اللجنة من الموازنة العامة للدولة) في توفير الدعم المالي لمشاريع اللجنة الوطنية وأنشطتها.

تم استخلاص هذه التوجهات والملاح العامة من وثائق
الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013-2017) التي
أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وفق نهج تشاركي
بالتنسيق مع القطاعات المعنية كافة